"الأورومتوسطي" يدين تدمير حي سكني بغزة

الأحد 16 مايو 2021 01:29 م

أدان المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان بأشد العبارات ما أقدمت عليه القوات الإسرائيلية من هدم عشرات المباني السكنية في مدينة غزة، ما أدى إلى حصيلة ضحايا صادمة بلغت حتى الآن 33 شهيدًا و50 جريحًا، أغلبهم عائلات.

ووفق التوثيق الأوليّ لفريق الأورومتوسطي؛ فقد أطلقت الطائرات الحربية الإسرائيلية دون إنذار مسبق عددًا كبيرًا من الصواريخ تجاه حي سكني في شارع الوحدة يتكون من 5 بنايات تضم العديد من الشقق السكنية، بالتزامن مع قصف مكثف للشوارع والمفترقات في المنطقة لتسوّيها بالأرض مع دمار هائل يكاد يكون غير مسبوق.

وواجهت طواقم الإسعاف والدفاع المدني صعوبات بالغة في انتشال الضحايا والناجين من تحت الأنقاض وسط حالة من الصدمة من حجم الدمار الذي حلَّ بالمنطقة.

وفي حين جرى إنقاذ بعض الناجين من تحت الأنقاض، فقد انتُشل 33 شهيدًا، منهم 12 امرأة و8 أطفال بالإضافة لـ50 إصابة بجراح مختلفة معظمهم من الأطفال والسيدات، وأغلب هؤلاء هم من 3 عائلات، حيث أبيدت أسر بأكملها أو فقدت عددًا كبيرًا من أفرادها.

وما يزال هناك عدد كبير من المفقودين تحت الأنقاض بعضهم أحياء، وتجرى محاولات لإنقاذهم بإمكانات بسيطة من طواقم الكوارث في الدفاع المدني، والذي تمنع "إسرائيل" تزويده بمقدرات وأدوات مناسبة لمثل تلك الحالات.

وعقب هذه الغارات، أعلن جيش الاحتلال أنه استهدف أكثر من 90 هدفًا لحركتي حماس والجهاد الإسلامي في القطاع، غير أن ما حدث من استهدافات واسعة ضد المدنيين في شارع الوحدة بغزة يدحض هذه الادعاءات، ويدلل أن المدنيين وممتلكاتهم باتوا هدفاً مستباحاً من القوات الإسرائيلية دون ضرورة.

ووفق آخر تحديث لوزارة الصحة الفلسطينية، فقد استشهد منذ الاثنين الماضي (10 مايو) 188 شخصًا، منهم 55 طفلاً، و33 امرأة، وأصيب 1,225 بجراح مختلفة، في حين ما يزال العدد مرشحًا للزيادة.

وفي انتهاك صارخ لقواعد القانون الدولي الإنساني، التي تكفل حماية المرافق الصحية والطبية، قصفت الطائرات الإسرائيلية المسيّرة بصاروخين مركزًا صحيًّا (شهداء الدرج)، ما تسبب بأضرار جسيمة في المركز ووقف العمل فيه.

إلى جانب ذلك، فقد استهدفت القوات الإسرائيلية مباشرةً الشوارع والطرق الرئيسة في غزة، في أكبر عملية تدمير للبنى التحتية.

وأكد المرصد الأورومتوسطي أن فرقه تواصل رغم الصعوبات الجارية توثيق عمليات القصف وما يجرى من جرائم تصل إلى أن تكون جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

ويشير إلى أن "إسرائيل" تواصل استخدام منهجيتها في تعمد استهداف منازل المدنيين ومسح أحياء سكنية كما حدث في الهجمات العسكرية السابقة، دون أي اعتبار لقواعد القانون الدولي الإنساني، مستغلة بذلك عجز المنظومة الدولية عن محاسبتها عن انتهاكاتها السابقة، وتمتعها برصيد مفتوح من الإفلات من العقاب.

وذكر المرصد الحقوقي أن المادة (25) من لائحة لاهاي المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية تحظر "مهاجمة أو قصف المدن والقرى والمساكن والمباني غير المحمية". كما تنص المادة (53) من اتفاقية جنيف الرابعة على أنه "يحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتما هذا التدمير".

وطالب الأورومتوسطي المحكمة الجنائية الدولية بمراقبة الانتهاكات الإسرائيلية الجارية في قطاع غزة، وضمّها إلى التحقيقات التي قررت أخيرًا إجراءها في الانتهاكات السابقة، والعمل على محاسبة القادة والجنود الإسرائيليين، وعدم السماح بالإفلات من العقاب.